الفصل الأول

المقدمة

١,١ التمهيد

شهد العصر الحديث على مدى الثلاثة العقود الماضية مجموعة من التغيرات والتحولات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره فرض على جميع دول العالم السعي نحو مواكبة هذه التحولات والتغيرات سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، سعياً منها لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة وتلبية طموحات واحتياجات الأجيال الحاضرة التي تتزايد نتيجة لمتغيرات الحياة المتسارعة، ومن دون الإضرار بحق الأجيال اللاحقة حتى تستفيد منه.

وقد بدأ الحديث عن مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة بعد صدور التقارير الدولية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة وخصوصاً برامج الأمم المتحدة الإنمائية، والتي ركزت فيها على أبعاد التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي من خلالها تحقق الدول والمجتمعات التنمية المستدامة. ومن ثم في نهاية القرن الماضي تم الاتفاق على تسميتها ب "التنمية المستدامة"، وقد كان ظهور تعريف للتنمية المستدامة لأول مرة في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧، والمعروف بتقرير براند لاند (Brundtland Report) (سايح بوزيد، ٢٠١٣).

ومع التطور والنمو السريع لحياة البشر وتوسع احتياجاتهم ظهرت الحاجة إلى أهمية استثمار واستغلال الموارد الطبيعية التي وهبها الله للإنسان ليستخدمها في إشباع حاجاته الضرورية بأفضل جودة وأقل تكلفة، والعمل على ضمان حفظ هذه الثروات والموارد وصونها للأجيال القادمة.

إن علاقة الإنسان مع البيئة والكون المحيط به تطورت بصورة كبيرة وسريعة نتيجة لطبيعة التعامل والتفاعل المباشر معها، فالتقدم والتطور العلمي والتكنولوجي للبشر زاد من ظهور المشاكل البيئية، نتيجة لاستعمال الموارد الخام الطبيعية التي وهبها الله في هذا الكون، ثم إلى مرحلة تحويل هذه الموارد الخام إلى شكل قابل للاستخدام والاستفادة منه خصوصاً في مجالات الصناعة المختلفة. فقد ازداد الضغط على البيئة والثروات المختلفة نتيجة لزيادة أهداف الإنسان التنموية (بوشنقير، ٢٠١٤).

وتحظى منظمات المجتمع المدني باهتمام دولي كبير وواسع، وذلك لدورها الحيوي والتنموي والخدمي، ويمكن ملاحظة هذا الاهتمام من خلال المؤتمرات الإقليمية والدولية المتعددة التي تشارك فيها هذه المنظمات والهيئات المدنية، وأيضاً من خلال تخصيص بعض البنود والاتفاقيات في البرامج التنموية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً ورئيسياً في عملية التنمية المجتمعية على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد أدى تطور وتوسع مفهوم التنمية المستدامة إلى بروز دور منظمات المجتمع المدني وتوسع مهامها وزيادة أنشطتها المجتمعية (زقوت، ٢٠١٣).

وتمارس منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً ورئيساً في عملية تقريب المجتمع المدني وأفراده بالنخب السياسية وصناع القرار لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، وكذلك تعمل منظمات المجتمع المدني على حماية الفضاء المدني وضمان الاستجابة المناسبة للقضايا والأزمات من خلال مساءلة الحكومة والنظام السياسي (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠١٦). وتشارك منظمات المجتمع المدني الحكومة في مختلف مراحل عمليات تحقيق التنمية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال التأثير على سياسة الدولة وقراراتها التنموية، وممارسة الضغط والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات التنموية (مجادي، ٢٠١٨).

ومنظمات المجتمع المدني لها دور إيجابي وتنموي مؤثر في عملية تحقيق التنمية المستدامة نظراً لكونها أكثر كفاءة وفعالية من أغلب الجهات الحكومية التي تعاني أحياناً من الفساد وعدم الشفافية وضعف مبدأ المساءلة، الامر الذي يؤدي إلى ضعف دورها وكفاءتها وفعاليتها في العملية التنموية لمجتمعاتها (المجيد، ٢٠٠٦).

وتعد قضية التنمية المستدامة الشاملة من أهم القضايا التي تشغل العالم في العصر الحديث فقد عقدت العديد من القمم الاقتصادية الإقليمية والدولية وتوسعت المشاركات والأفكار العالمية ذات العلاقة بالقضايا التنموية، والتي كان آخرها في قمة (جوهانسبرغ) عاصمة دولة جنوب أفريقيا في العام (٢٠٠٢). ولذلك فإن قضية تحقيق التنمية المستدامة لم تعد قضية علمية أو معرفية فحسب، وإنما أصبحت غاية وهدف رئيسي للدول وللمجتمعات كافة بغية تحقيق النهضة والنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية، بأفضل جودة وأقل تكلفة (سايح بوزيد، ٢٠١٣).

وهكذا فإن الكثير من الأمور والمهام التي كانت لفترة طويلة من الزمن تعد من واجبات واختصاصات الدولة أصبحت في الوقت الراهن من ممارسات منظمات المجتمع المدني التي أصبحت شريك أساسي للدولة في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما ذكره الاستاذ جيري ستوكر (Gerry stocker) عندما قال بأن من بين الأمور التي يحملها مصطلح الحكم الجيد هو "إعادة النظر في مهام الدولة واختصاصها، حيث إن إعادة توزيع الادوار تتم لصالح المجتمع المدني (Lakhlef, 2006). ولهذا فإن عملية إشراك منظمات المجتمع المدني بجميع أطيافه يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة بأفضل جودة وأقل تكلفة، لأنها تمثل حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والدولة بجميع مؤسساتها المختلفة (زيدان، ٢٠٢٠).

١,٢ خلفية الدراسة

يعد موضوع كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية من المواضيع الهامة التي نالت حيزاً كبيراً من الاهتمام والتركيز لدى رواد النهضة والتنمية المستدامة كونها تعد النواة والمحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دور ومساهمات منظمات المجتمع المدني التنموية وبرامجها التنموية، بهدف تحسين الخدمات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنموية بأفضل جودة وأقل تكلفة ممكنه، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينادى الكثير من المفكرين وصناع القرار إلى ضرورة تطوير وتنمية المنظمات المدنية والجمعيات الأهلية في العديد من المحافل الدولية وعبر التقارير والأبحاث العلمية، حيث تزايدت في السنوات الأخيرة الماضية الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تفعيل دور وعمل المنظمات المدنية كشريك فعلي للدولة في عملية تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة الفاعلة في عملية التنمية والبناء داخل المجتمع (خليل، ٢٠١٨).

وتتولى منظمات المجتمع المدني عملية رفع مستوى عمليات التنمية في جميع المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع وذلك عن طريق التأثير على سياسة الدولة وقراراتها التنموية، حيث ينطوي الأفراد والمواطنون تحت أطرها المتنوعة من أجل ممارسة الضغط والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات التنموية (مجادي، ٢٠١٨). حيث تنامى وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني عربياً وعالمياً في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تطبيق برامج التنمية الاقتصادية وخصخصة المؤسسات، وما ترتب على ذات من ارتفاع لمعدلات البطالة والفقر، وتضاؤل الدور الاجتماعي والتنموي الذي كانت تمارسه الدولة في العديد من مجالات التنمية المختلفة (المجيد, ٢٠٠٦).

كان هناك إجماع على أن منظمات المجتمع المدني تمثل إطاراً ومنهجاً لقياس مستويات التنمية وعن مدى نجاحها في أي مجتمع، بينما تمثل التنمية المستدامة أبعاداً وأهدافاً تمس حقيقة الوجود الانساني للأفراد والمجتمعات، كالحريات والحقوق العامة والمشاركة في عملية تسيير شئون الحياة للأفراد، ومن ثم تصل إلى الحفاظ على البيئة والتي تمثل حقوق الاجيال الحالية والاجيال اللاحقة، كون أن الانسان يمثل جوهر التنمية في الحاضر والمستقبل (سفاري، ٢٠٠٧).

وقد صرح وزير التخطيط والتعاون الدولي في حكومة الوفاق اليمنية بأن "الحكومة اليمنية تؤمن بأن دور المجتمع المدني كشريك قوي ومستقل مهم جداً في تعزيز وتطوير أهداف التنمية وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة وجعلها أكثر استجابة لحاجات وتطلعات المواطنين، ولذلك فإن بناء شراكة قوية مع منظمات المجتمع المدني يمثل أولوية قصوى لدى الحكومة، وتعتبر الحكومة اليمنية هذه الشراكة حجر الزاوية في إنجاح خطط البلاد لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق جاء التزام الحكومة اليمنية في مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض سبتمبر ٢٠١٢م، بإعداد إطار الشراكة بين الطرفين" (السعدي، ٢٠١٣). ومن هنا ظهرت فكرة جديدة وصوت أخر ينادي بالبحث عن شركاء جدد ومساهمين جدد لتحقيق التنمية المستدامة لا يسعون وراء النفع الخاص أو الربح الشخصي، وهكذا أصبحت منظمات المجتمع المدني هي الشريك الأمثل في عملية التنمية المستدامة والتي لها قاعدة شعبية وجماهير كبيرة في المجتمع تفوق شعبية السلطات والجهات الحكومية لكونها أكثر قدرة على تحديد احتياجات وأولويات المجتمع الذي تعيش فيه لقربها من أفراده (المجيد، ٢٠٠٦).

وتمر اليمن منذ العام ٢٠١٤ باضطراب سياسي من أجل السيطرة على السلطة السياسية، ولقد أدى هذا الصراع المستمر في اليمن إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الخدمات التنموية في اليمن، وبالتالي انخفض اجمالي الناتج المحلي إلى ١,٩٥٠ دولار للفرد بدلاً عن ٣٥٧٧ دولار، وهذا المستوى

لم تشهده اليمن ولا اليمنيون منذ ما قبل العام ١٩٦٠، ويعود ذلك نتيجة للحرب الدائرة رحاها في اليمن (برنامج الأمم التحدة الانمائي في الدول العربية، ٢٠١٩).

وهكذا أصبح من اللازم والضروري في الوقت الحالي مراعاة مستلزمات واساسيات التنمية المستدامة في اليمن كونها تمثل هادفاً أساسياً للمجتمع وذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني التنموية ورفع كفاءتها وفعاليتها، فهناك اعتقاد كبير واعتراف متنامي بأن كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني يمثل الحجر الأساس أو اللبنة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة التي تلبي طموحات وتطلعات واحتياجات أفراد المجتمع (محمد، ٢٠١٧).

وتمثل منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء مجتمع الدراسة الحالية وهي منظمات تسعى لتكون شريكاً فعالاً يلعب دوراً مسانداً في عملية التنمية المستدامة وذلك عبر إنشاء ودعم المشاريع الاجتماعية والتنموية وتوفير الخدمات الأساسية التي تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية في كافة محافظات الجمهورية اليمنية، والاسهام في تقديم الاغاثة والاستجابة الانسانية وتطوير اساليب العمل التنموي بالشراكة الفاعلة مع الجهات المعنية محليا واقليمياً ودوليا بما يحقق تنمية شاملة للمجتمع اليمني وتسعى إلى القيام بالعديد من البرامج والمشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والخدمية لكافة فئات وشرائح المجتمع. وغالباً تتركز هذه المنظمات في نطاق أمانة العاصمة صنعاء، بحسب ما أوردته بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأن العديد من هذه المنظمات تتمركز في أمانة العاصمة صنعاء نتيجة أن غالبية المؤسسين يفضلون تأسيس هذه المنظمات في العاصمة كونها تعد مركزاً للأنشطة الرئيسية، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى مراكز صنع القرارات السياسية وسهولة الوصول إلى الجهات المانحة مقارنة بالمنظمات التي يتم

إنشائها في المحافظات الأخرى (الأمم المتحدة، وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني، ٢٠١٣).

١,٣ مشكلة الدراسة

منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة بين شطري اليمن في الثاني والعشرين من شهر مايو عام ١٩٩٠، عملت الحكومات اليمنية المتعاقبة على رسم السياسات والخطط التنموية في مختلف مجالات الحياة العامة في اليمن، إلا أن تلك الجهود لم تحقق الغايات والأهداف المنشودة، ويعود ذلك إلى أن الحكومات في ذلك الوقت كانت تعتمد بشكل كامل على جهودها الذاتية دون إشراك للقطاع الخاص أو لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية (الأمم المتحدة، وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني، ٢٠١٣). ونتيجة للتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، وفي ظل العولمة والثورة المعلوماتية الواسعة ومع تزايد وتوسع حاجات ورغبات المجتمع اليمني بدا جلياً عجز تلك الحكومات على تحقيق وتلبية احتياجات وطموحات أفراد المجتمع اليمني، وهذا بدوره عزز الحاجة الماسة والملحة لمشاركة المجتمع المدني عن طريق المنظمات والهيئات المدنية في الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في اليمن (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

ومع دخول اليمن عصر جديد ومرحلة جديدة بعد ثورة الشباب في العام ٢٠١١، وتوسع مستوى المشاركة وحرية الرأي والتعبير برزت الفرصة من جديد أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة والقيام بدور فاعل وبنّاء في عملية تحقيق التنمية وتقديم الخدمات للمجتمع والأفراد، والمساهمة في الأنشطة المجتمعية والحوار العام (الأمم المتحدة، ٢٠١٣). ومع التوسع الكبير في عمل الحكومات والدول أصبح من الصعوبة بمكان على هذه الدول تحقيق التنمية المستدامة منفردة من دون مشاركة

ومساهمة منظمات المجتمع المدني، وقد ارتبط تحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة المجتمعية عبر منظمات المجتمع المدني لما لها من دور كبير وفعال في تحقيق التنمية المستدامة (البنك الدولي، ٢٠١٣).

وبحسب غزلاني (٢٠١٥) إن تراجع دور الدولة في القيام بواجباتها ومهامها والوظائف المنوطة بها أدّى إلى توسع دور وعمل منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي داخلي في جميع مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي الغالب فإن دور منظمات المجتمع المدني يكون إما مكملاً ومصاحباً لدور الدولة والنظام السياسي أو مصوباً ومقوماً له. إن تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني التنموية بشكل خاص سيحقق منفعة وفائدة كبيرة للمجتمع، حيث سيشعر كل طرف فيه (الحكومي، الخاص، منظمات المجتمع المدني) بأن له دوره الذي لا يمكن لأحد دونه أن يسده، حيث تستجيب لاحتياجات أفراد المجتمع بالإضافة إلى التعبئة حول الاحتياجات الأساسية والملحة (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠١٦).

غير أن الملاحظ أن هناك عدد كبير لمنظمات المجتمع المدني ووجود كمي كبير لهذه المنظمات في اليمن والكثير من الدول العربية، وهو ما أكدته وأثبتته التقارير الرسمية الصادرة في هذا المجال، ولكن من دون أن يكون لهذه المنظمات وجود فعلي حقيقي ودور تنموي ملموس على أرض الواقع (الكبيسي وآخرون، ٢٠١٨). وقد بينت الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة بأن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي تعاني من جوانب ضعف كثيرة، حيث أن الكثير منها تعاني من ضعف قدراتها وإمكانياتها وأيضاً من غياب الفكرة التنموية في برامجها وأهدافها الاستراتيجية، وتعاني كذلك أغلب المنظمات المدنية من الفساد ومن عدم الشفافية مثلها مثل أي مؤسسة بشرية أخرى، كما أن أغلب هذه المنظمات تفتقر إلى التخطيط والاستراتيجية والرؤية البعيدة في عملها ، فهي تستند في عملها على الرغبة والحب أحياناً في الخدمة والمشاركة الفاعلة للمجتمع

ولكنها نادراً ما تقوم بتقييم عملها ودورها ومشاركتها بشكل علمي (باهي، ٢٠١٩)، وبالتالي فإن هذه القضايا الهامة والثغرات الواسعة تؤدي إلى اختلالات كبيرة في عملية تحقيق التنمية، وهو بالتالي ما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع (خلف، ٢٠١٧).

وهناك العديد من التحديات والمعوقات التي تعيق وتحد من جهود ودور وفاعلية منظمات المجتمع المدني في الدول العربية أهمها ضعف تطبيق الشفافية وحداثة ممارسة الديمقراطية، وقد بيت التقارير الدولية بأن حوالي ٩٥ % من المنظمات المحلية في الدول العربية تقوم بالعمل الخيري الإغاثي المؤقت، وبالتالي فإن معظم هذه المنظمات لا تستند إلى رؤية إستراتيجية تنموية في أعمالها وبرامجها التنموية (الكبيسي وآخرون، ٢٠١٨). ويمثل غياب الرقابة والمحاسبة داخل منظمات المجتمع المدني من المعضلات التي تحد من كفاءة وفعالية هذه المنظمات والجمعيات الأهلية وتعيق قيامها بدورها المطلوب كشريك فاعل وبناء في المجتمع، كذلك ضعف الرؤى الاستراتيجية من خلال عدم وجود برامج وأهداف واضحة وطويلة الأمد، بل يقتصر دور المنظمات على العمل الخيري المؤقت وغير المنظم (الكفارنه، ٢٠١٦).

وتواجه منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن عموماً وفي أمانة العاصمة صنعاء خصوصاً العديد من التحديات والعقبات التي تحد من دورها ومساهمتها في العملية التنموية، وهو ما أوضحته التقارير المحلية التي ناقشت هذه التحديات والعقبات، فعلى مستوى التقارير المحلية مثلاً، فقد أصدرت رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة دراسة تقييمية عن التحديات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن وتؤثر على دورها وأدائها في تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل، ومن أهم هذه الإشكاليات والاختلالات التي تعاني منها المنظمات في أمانة العاصمة صنعاء ما يلي (منظمة رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة، ٢٠١٢):

تعاني منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن من ضعف التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد وتكتفي بتحقيق بعض الأنشطة والبرامج الموسمية فقط، ولذلك فإن المنظمات التي لا تخطط للمستقبل البعيد، وغالباً ما تكون عرضة للانهيار وتقل فرصتها في التوسع والنمو وزيادة قواعدها ومواردها، وكذلك في تنوع خدماتها، وفي هذا الحال قد يؤدي غياب التخطيط الإستراتيجي للمنظمات إلى الركود والتراجع (منظمة رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة، ٢٠١٢). أيضاً فإن ضعف التوافق والتنسيق والتعاون بين المنظمات بعضها البعض في إطار الأنشطة والبرامج المتشابهة والتي تستهدف نفس الفئات الاجتماعية على الصعيد المحلي يؤدي إلى الازدواجية، وبالتالي تشتت الجهود وضعف الأداء والتنفيذ لبرامجها وخدماتها التنموية، وكذلك تمثل الازدواجية وتعددية العضوية للأعضاء في أكثر من منظمة من أهم الأمور التي تؤدي إلى خفض مستوى الكفاءة والفاعلية على المدى الطويل، وأيضاً من أهم إشكاليات التنسيق والشراكة هو افتقار تلك المنظمات إلى روح التعاون والتنسيق المشترك بينها. وهناك العديد من المشاكل التنظيمية والمؤسسية في هياكل منظمات المجتمع المدني التنموية وهو ما يؤدي إلى اختلال الهياكل التنظيمية لها وضعف حكم القانون، حيث تعاني الكثير من منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن ضعفا في هياكلها التنظيمية، وهذا بدوره يؤدي إلى الخلل في توزيع المهام والأدوار داخل المنظمة ويحول دون تحقيق الغايات والأهداف المنشودة ويعيق عملية اتخاذ القرارات المناسب، وهذا ايضاً يؤدي إلى خلل في عملية التنسيق بين الوحدات والهياكل التنظيمية، الأمر الذي يؤثر على توزيع الكفاءات البشرية المؤهلة وفق متطلبات الوظائف في الهياكل التنظيمية (منظمة رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة، ٢٠١٢).

وقد ذكرت أيضاً التقارير الدولية العديد من الإشكاليات والمسائل التي تؤثر على عمل منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن وتحد من فعاليتها وكفاءتها على أرض الواقع، ومنها تقرير

البنك الدولي الذي صدر في العام ٢٠١٣، تحت عنوان "منظمات المجتمع المدني في اليمن في مرحلة التحول" (البنك الدولي، ٢٠١٣) والذي تضمن مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني بالنهوض بالمجتمع وتأدية الدور الهام الذي قامت من أجله، ومن أهم هذه الإشكاليات بحسب التقرير ما يلي: ضعف التنسيق وتبادل المعلومات والمعرفة بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها، وذلك نتيجة لانعدام الثقة والمنافسة وشح الأموال من الجهات المانحة، كذلك نتيجة للانتماءات القبلية والدينية، وارتفاع معدل دوران واستقالة الموظفين والأعضاء، وضعف الحوكمة الداخلية وانعدام الشفافية خاصة في إدارة الشئون الادارية والمالية، وكذلك الضعف أو القصور في المهارات الاساسية في مجال الرصد والتقييم والتواصل والتشاور المجتمعي أو ما يعني سرعة الاستجابة وحسن إدارة المشاريع التنموية، وعدم الإلمام بآليات المساءلة الاجتماعية. لذلك فإن أي محاولة لتحسين نتائج التنمية وفعاليتها في اليمن يجب أن تعالج أوجه القصور والضعف في منظمات المجتمع المدني، لان تفعيل دور منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية (البنك الدولي, ٢٠١٣).

غير أن الملاحظ أنه في ظل هذه الظروف الاستثنائية والأزمات الإنسانية التي تعاني منها اليمن أرضاً وإنساناً، فإن منظمات المجتمع المدني لا يوجد لها دور فعال أو ملموس مع كونها قد تلقت وتتلقى الكثير من الأموال والمبالغ المالية الضخمة سواء من الأشقاء العرب أو من المنظمات الدولية والعالمية من أجل المساهمة في تخفيف أثار الحرب الدائرة في اليمن والمساهمة في تلبية احتياجات المواطنين والاسر الفقيرة، فقد قدمت بعض الدول العربية والمنظمات الدولية الكثير من المعونات الإنسانية لليمنيين للمساعدة في تخفيف آثار هذه الأزمات، غير أن الأرقام التي ترِد تباعاً عن حجم

المساعدات باتت محل تساؤل في ظل الازدياد المستمر للمعاناة وانحسار المستفيدين من يوم لآخر، موقع التغيير الدولي (change.org, 2019)

وبحسب موقع تشنج اورج (2019) فقد صرحت ريم الهاشمي بأن الإمارات والسعودية قدمتا لليمن ما يزيد عن تسعة عشر مليار دولار منذ بداية العام ٢٠١٥، إضافة إلى المساعدات المقدمة من بقية دول العالم، ليصبح إجمالي ما وصل اليمن حتى بداية العام ٢٠١٩، يفوق ٢٣ مليار دولار، بالإضافة إلى مبلغ اثنين مليار دولار وصل خلال العام ٢٠٢٠، بحسب تعهدات المانحين في مؤتمر جنيف خلال شهر فبراير من العام المنصرم. ومع كل هذه الأموال التي ضخها العالم إلى منظمات المجتمع المدني في اليمن، إلا أنه لا يزال المستوى المعيشي والصحي والاقتصادي في اليمن ينحدر من سيئ إلى أسوأ، الأمر الذي خلق تساؤلات عن مدى فاعلية وكفاءة هذه المنظمات في إدارة البرامج والخدمات التنموية وعن إدارة هذه الأموال ومدى شفافيتها في التعامل معها تجاه الفئات المستهدفة والمستحقة للأموال والمساعدات

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك اختلالات أو إشكاليات في دور منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن، وهو ما يتحتم علينا الوقوف والتعرف على هذه الاشكاليات والاختلالات ومعرفة الاسباب التي أدت إلى ظهورها، والعمل على إزالتها من أجل المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن كل ما سبق ظهرت مشكلة الدراسة التي دعت الباحث إلى دراستها، ودراسة مدى أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

١,٤ أسئلة الدراسة:

١. ما أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

٢. ما أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية؟

٣. ما أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

٤. إلى أي مدى تؤثر التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء؟

٥. إلى أي مدى تؤثر التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء؟

٦. إلى أي مدى تؤثر التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط في العلاقة بين كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء وتحقيق التنمية والاجتماعية؟

٧. إلى أي مدى تؤثر التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط في العلاقة بين كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء وتحقيق التنمية البيئية؟

١,٥ أهداف الدراسة:

١. التحقق من مدى تأثير كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

٢. التحقق من مدى تأثير كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٣. اختبار أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤. التحقق من مدى تأثير التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء.

٥. معرفة إلى أي مدى تؤثر التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء.

٦. اختبار مدى تأثير التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط في العلاقة بين كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء وتحقيق التنمية والاجتماعية.

٧. اختبار مدى تأثير التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط في العلاقة بين كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء وتحقيق التنمية البيئية.

١,٦ أهمية الدراسة

١,٦,١ الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً لم يتم تناوله في اليمن من قبل وهو أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في تحقيق التنمية المستدامة، كون هذا الأمر يعد حديثاً نسبياً في عالمنا العربي بشكل عام واليمن بشكل خاص، وكذلك تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أهمية الدور التنموي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في مختلف مراحل وعمليات نهوض الأمم والمجتمعات. أيضاً فإن هذه الدراسة تستخدم الأساليب العلمية الاحصائية الحديثة في

اجراء عمليات التحليل للبيانات، وهو ما يضيف عليها نوعاً من المصداقية والدقة، وبالتالي يعتبر استخدام هذه الطرق من احدى الإضافات التي تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ولمنظمات المجتمع المدني دور محوري وهام في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وقد تعاظمت هذه الأهمية في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية العالمية. وكذلك تتجسد أهمية ودور منظمات مجتمع المدني في أنها تستطيع أن تشارك في عملية التنمية المستدامة مشاركةً فاعلة وحقيقية في حال استطاعت بناء الوعي التنموي للمجتمع، وسعت إلى توظيفه التوظيف الصحيح من خلال مشاركة حقيقة وفاعلة في العملية التنموية.

ومما سبق نستطيع القول بأن أغلب منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء تعاني من العديد من المشاكل والاختلالات التي تعيق عملها التنموي ويضعف دورها الاستراتيجي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فإن تركيز هذه الدراسة يتجه نحو دراسة أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية للقيام بواجباتها وتحقيق وأهدافها واستراتيجياتها بصورة أفضل وعلى قواعد علمية موثقة ومدروسة.

١,٦,٢ الأهمية العملية

تتبلور أهمية الدراسة العملية في كونها تدرس أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني ذات الطابع التنموي ودورها في عملية تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء، كون هذا الموضوع يعد حديثاً نسبياً في اليمن، وهو في الحقيقة موضوع لم يعط أو لم ينل حقه من البحث والدراسة، لذلك فإن إخضاع هذا الموضوع للبحث والدراسة التحليلية والميدانية من شأنه أن يساهم في تحسين

وتعزيز الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، خاصة في ظل الأوضاع والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اليمن في الوضع الراهن.

وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة أثر دور كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في عملية تحسين وتطوير المجتمع وتنميته وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تمكين منظمات المجتمع المدني من تحقيق رسالتها ورؤيتها وتحقيق الأهداف المنشودة والمساهمة الفعالة في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها أيضاً تتناول فكرة تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما وأن هذا المصطلح شهد اهتماما ملحوظا منذ ظهور هذه المفاهيم والمصطلحات الحديثة التي ظهرت حديثاً في الأدب التنموي الحديث، وخاصة ظهور مفهوم "التنمية المستدامة"، وهكذا فقد أضحت فكرة الاستدامة مدرسة علمية وفكرية عالمية تنتشر في أغلب دول العالم الحديث على حد سواء، الدول الصناعية أو الدول النامية. وأخيراً، يمكن بيان مدى مساهمة كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في تحقيق التنمية المستدامة، ومدى انعكاس ذلك على الاداء الوظيفي الذي بدوره يدعم أداء وكفاءة المنظمات ذات الطابع أو الهدف التنموي في أمانة العاصمة صنعاء، مما يعني أنه من أجل تحسين واقع التنمية في أمانة العاصمة صنعاء وتفعيل دور المنظمات المجتمعية يجب أن يتم معالجة أوجه القصور والضعف فيها بهدف تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

١,٧ حدود الدراسة:

١,٧,١ الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة عن السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١,٧,٢ الحدود المكانية:

تغطي هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني ذات العمل التنموي في أمانة العاصمة صنعاء.

١,٧,٣ الحدود البشرية:

تم تطبيق هذه الدراسة على رؤساء وموظفي منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

١,٧,٤ الحدود الموضوعية:

هو أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء.

١,٨ التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

١,٨,١ كفاءة وفعالية المنظمة:

يعرف ادريس (٢٠٠٦) الكفاءة بأنها طريقة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة الاستخدام الأمثل بقدر يحقق أفضل جودة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة ومن دون التأثير على جودة مخرجات المؤسسة. ويعرفها نسيم (نسيم، ٢٠١٦) بأنها قدرة الفرد وتمكنه من أداء المهام والأعمال المطلوبة منه، وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة بمهارة واقتدار.

في حين يقصد بالفعالية بأنها القدرة على خفض مستويات استخدام الثروات أو الموارد المتاحة ومن دون التأثير على الأهداف المرسومة التي تقدر بالعلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة. ويمكن تعريفها بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وغاياتها فضلاً عن تحقيق رضا

العملاء، فحتى تكون فعالاً: يجب القيام بالفعل المطلوب بالصورة المناسبة وفي الوقت المناسب، وأن تتوافر بالجودة المناسبة وبالكمية المطلوبة، ومن وجهة النظر السلوكية يمكن النظر للفعالية باعتبارها الأداء الناجح لدور محدد (بورقبة, ٢٠٢٠).

ويمكن مما سبق صياغة التعريف الاجرائي لكفاءة وفعالية المنظمة بأنها: حسن استغلال وإدارة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف بأفضل جودة ممكنة وبأقل تكلفة ممكنة، (حسن استغلال وإدارة الموارد لتحقيق الاهداف).

١,٨٢ منظمات المجتمع المدني:

مصطلح المجتمع المدني يشير إلى جميع الهيئات والفئات المدنية التطوعية التي يتم انشاؤها عن طريق مجموعة من افراد المجتمع بمقتضى الارادة الحرة لأعضائها بهدف حماية مصالحهم وتحقيق أهداف مشروعة لخدمة المجتمع(نبيلة، ٢٠١٤).

ويمكن أن تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة هيئات أو تنظيمات تقوم على أساس طوعي، تعمل كحلقة وصل وربط المجتمع المدني بجميع مكوناته وأطيافه وبين نظام الحكم أو النظام السياسي، وتهدف إلى تحقيق المصالح المعنوية والمادية للأفراد والمواطنين، وتسعى إلى تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم وتعمل على الدفاع عن مصالحهم في إطار الالتزام بمعايير الاحترام والتسامح والقبول بالتعددية واحترام حقوق الانسان.

١,٨٣ التنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة بالتنمية المستمرة، وهي التنمية التي تحقيق رغبات واحتياجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة. ويمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها العملية التي

تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة مع مراعاة احتياجات الأجيال اللاحقة. ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق النهضة والرفاه للأجيال الحالية واللاحقة، مع مراعاة حق الطبيعة واحترامها والمحافظة على مواردها بشكل يضمن دوامها.

١,٨,٤ التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يكون فيها ارتفاع وزيادة للدخل الحقيقي بصورة تراكمية ومستمرة خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع أعلى من معدل النمو السكاني، في ظل توفر الخدمات الأساسية والإنتاجية، مع حفظ وحماية الموارد والثروات الطبيعية وحسن استغلالها (العصفور، ٢٠١٤).

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية موجهة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لمجتمع ما أو دولة نامية، من خلال رفع مستوى دخل الفرد، الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق زيادة ورفع مستوى التصنيع والنشاط الاقتصادي للدولة.

١٨,٥ التنمية الاجتماعية:

عرّفت الجامعة العربية التنمية الاجتماعية بأنها التحول والتغيير الحضاري المدروس والمخطط له، والذي يتضمن جميع مجالات الحياة المادية والإنسانية وفي إطار المجتمع، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بالعادات والتقاليد التي تحكم اتجاهات الأفراد في سبيل رفع المستوى الاجتماعي لمواكبة النمو المتزايد للأفراد والجماعات (رشوان، ٢٠٠٩). ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها تنمية طاقات الأفراد بالقدر المستطاع، أو أنها تعني اشباع رغبات وحاجات الأفراد الاجتماعية والوصول بالفرد إلى مستوى عالي من المعيشة والتماسك الاجتماعي.

١,٨,٦ التنمية البيئية:

اختلفت تعاريف التنمية البيئية وتعددت، فهي من منظور رواد الاقتصاد تعني الإدارة الأمثل للثروات والموارد الطبيعية للحصول على أقصى المنافع الاقتصادية مع الحفاظ على مصادر هذه الثروات ونوعيتها (كشان, ٢٠١٩). ويعرف قالقيل (قالقيل، ٢٠١٨) التنمية البيئية بأنها الاستخدام الأمثل للطبيعة (الأرض الزراعية، الموارد المائية) بصورة تساهم في مضاعفة وتوسع المساحات الخضراء على الكرة الأرضية. ويمكن تعريف التنمية البيئية بأنها التنمية التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة من خلال الطرق والأساليب التي تحقق لها الاستدامة والتوازان، ووضع حداً للتجاوزات والانتهاكات التي تعجل بتدميرها وفنائها.

١,٩ خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل تم سرد نبذة مختصرة عن خلفية هذه الدراسة ومناقشة الإشكاليات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، ومن خلال مشكلة الدراسة تم تحديد أسئلة وأهداف الدراسة والتي من خلالها نسعى إلى الإجابة عليها في الفصول الاتية من هذه الدراسة، وفي هذا الفل تم التعرف على حدود ومكان هذه الدراسة ومعرفة الإطار الموضوعي والبشري لها. وقد ركزت الدارسة الحالية عند صياغة أسئلة وأهداف الدراسة على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء وأثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية.

من خلال ما تم ذكره وسرده في هذا الفصل يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني تعاني من إشكاليات واختلالات تؤثر على دورها الفاعل والمساهم في تحقيق التنمية المستدامة في أمانة

العاصمة صنعاء. ولذلك فإن دراسة أثر كفاءة وفعالية المنظمات التنموية في أمانة العاصمة صنعاء من شأنه أن يساهم ويعجل في تحقيق التنمية المستدامة الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع. وقد أوضحت الدراسات والتقارير المحلية والدولية بأن التنمية المستدامة لم تعد ترفاً فكرياً أو معلوماتياً فقط، بل أصبحت قضية أساسية وهامة في سياسات الدول والمجتمعات، حيث تسعى جميع الدول نحو تحقيقها وذلك من أجل تحسين مستوى المعيشة والرفاهية وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حق الأجيال اللاحقة في العيش الكريم من خلال حسن استغلال الثروات والموارد المتاحة مع الحفاظ التام على البيئة وعدم تلويثها وتدميرها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية